

يبرود: حيث تسللت «النصرة» وأخواتها!

الف ليرة (أي ما يعادل 300 دولار وفق سعر الصرف السائد في تلك الفترة)، فيما وصل متوسط إنفاق الشريحة العشرية الخامسة، التي يشكل أفرادها النسبة الكبرى من سكان يبرود 30,5%، إلى نحو 32720 ليرة (أي ما يعادل 655 دولاراً). أما الشريحة العشرية العاشرة، وهي الأكثر دخلاً

لكن، عموماً، الظروف المعيشية كانت تبدو جيدة. فمثلاً، توضح بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة، الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء عام 2009، أن متوسط الإنفاق الشهري للشريحة العشرية الأولى الأقل دخلاً، التي يشكل أفرادها نحو 2,2% من عائلات يبرود، كان يبلغ وقت إجراء المسح نحو 15

بالانتقال إلى الوضع المعيشي والاجتماعي للعائلات المقيمة في يبرود، نجد من خلال عرض البيانات الإحصائية التي حصلت عليها «الأخبار»، أن إنفاق العائلات يبدو متقدماً كثيراً على إنفاق عائلات أخرى، وإن كان ذلك لا يلغي وجود عوز هنا أو محدودية في الدخل هناك،

بعد دخول الجيش إلى مدينة يبرود قبل أسبوعين (هينم الموسوي)



التي وجد المسلحون في فقرها وعوزها بيئة مناسبة لنشر أفكارهم وتوجهاتهم وعسكرة حياتها اليومية، كانت يبرود قبل الأزمة تتقدم في تصنيف مؤشراتها التنموية، ليس على قريناتها من مدن الريف السوري فحسب، بل على محافظات بأكملها. فمثلاً، تشير النتائج غير المنشورة لمسح دخل ونفقات الأسرة في يبرود إلى أن نسبة البطالة بين ذكور المدينة لم تكن تتجاوز قبل الأزمة 2,6% وبين إناثها 19,7%، ليكون بذلك إجمالي معدل البطالة فيها نحو 4,7%، فيما كان هذا المعدل يسجل أرقاماً مخيفة في بعض المحافظات. إذ بلغ في محافظة الحسكة، مثلاً، 38,8%، وفي دير الزور 23,5%، وفي السويداء 22,4%، وفي اللاذقية 19,1%.

وتأكيداً لمساحة تأثير النشاط الصناعي والحرفي في حياة سكان المدينة، تؤكد بيانات المسح المذكور أن 48,8% من المشتغلين في يبرود يعملون في مهن حرة، و21% موظفون في مؤسسات الدولة، ونحو 30,2% يعملون في شركات خاصة. وتفصيلاً، تشير البيانات الإحصائية إلى أن 27,3% من إجمالي عدد المشتغلين في يبرود هم أصحاب عمل، و13% يعملون لحسابهم، و51,8% يعملون بأجر ما عدا الأسرة، فيما 8% يعملون بأجر مع الأسرة.

هذه البيانات تتقاطع مع إحصائيات وزارة الصناعة الخاصة بالنشاط الصناعي الخاص في منطقة يبرود، التي خلصت إلى القول إن عدد المشاريع الصناعية الموجودة في المنطقة يناهز 800 مشروع متفاوت الحجم والنشاط، ويكلف استثمارية تربو على عشرات المليارات من الليرات السورية، بينها مصنعان وحيدان في سوريا: الأول لتصنيع وتعبئة المنة، لا يزال قائماً إلى اليوم، والثاني لتصنيع إحدى أهم ماركات الساعات المسجلة في العاصمة السويسرية، وأغلقه أصحابه خلال فترة الأزمة.

لكن مقابل هذا النشاط الواسع للقطاع الخاص، بدت الدولة غائبة تماماً عن المنطقة. فباستثناء معمل واحد، لا تتوافر هناك أي استثمارات صناعية للقطاع العام.

من المفارقات التي حفلت بها السنوات الثلاث الماضية، أن تسلم مدينة كيرود («رقتها») لـ «جبهة النصرة»، قد يكون هذا هو حال مناطق سورية عديدة، لكن مع يبرود، بإمكاناتها الاقتصادية وخصائصها الاجتماعية والثقافية، يصبح الوضع مختلفاً

دمشق - زياد غصن

في كل مرة يتجه فيها من مدينته طرطوس نحو دمشق، كانت عيناه تتسابقان لالتقاط أي جديد يتعلق بالمعمل الذي بناه قبل سنوات على أطراف مدينة يبرود. لكنه مع مطلع العام الجاري، توقف عن فعل ذلك؛ فالمعمل سرق بكل ما فيه، حتى إن أسلاك التمديدات الكهربائية سُحبت من الجدران.

لم يكن هذا المستثمر سوى واحد من مئات المستثمرين والصناعيين والحرفيين ممن احتضنتهم يبرود في العقدين السابقين، وحولوها إلى إحدى أهم المناطق الصناعية في سوريا، بالتزامن مع متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية كثيرة جعلت من هذه المدينة، التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، درة منطقة القلمون خاصة، والريف السوري عموماً. فما الذي حدث حتى انقلبت يبرود بكل مؤشراتها التنموية المتقدمة من مدينة تصنع الحياة إلى مدينة تصنع الموت؟ ومن مدينة يعيش فيها المسلمون والمسيحيون منذ عصر الفتوحات الإسلامية بأخوة ومحبة، إلى مدينة ترفرف على أسطح منازلها الرايات السود وتسرق كنائسها وتهدم؟

بلغت الأرقام

على خلاف كثير من المناطق السورية،

جهود «أهالي حلب» تثمر تحييد «المحطة الحرارية» وإعادة تشغيلها

السورية كامل نفقات إعادة تشغيل المحطة، كالرواتب، وأجور ومستلزمات الصيانة.

وتقوم المحطة بتأمين التيار الكهربائي لمدينة حلب، وجزء من ريفها. ومنذ توقفها عن العمل بعد سيطرة «داعش»، تجري تغذية حلب كهربائياً عبر الشبكة الكهربائية السورية العامة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم انتظام التيار، وانقطاعه لساعات طويلة تصل أحياناً إلى 20 ساعة في اليوم. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تشغيل المحطة تحت سيطرة «داعش»، تضمن له التحكم في مصادر الطاقة الكهربائية في حلب، وهذا - على الأرجح - ما دفع التنظيم إلى قبول الاتفاق.

يُذكر أن «مبادرة أهالي حلب» هي مبادرة أهلية بحثة، تعمل بتمويل ذاتي ضئيل، ولا تتلقى أي معونات أو دعم مالي. وتكاد تنفرد بكونها مقبولة من جميع الأطراف لحياذيتها وصدقيتها.

«الأخبار» التزام «داعش» الاتفاق، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «الاتفاق لا يعني أن المحطة ستخرج عن سيطرة التنظيم. بل سينتشر المقاتلون في محيطها». وأوضح أن «العمل على الاتفاق بدأ منذ شهر ونصف شهر. وجرى تعديله مرات عدة تبعاً لتغير الظروف». ويرتبط الأمر في الدرجة الأولى بتغيير «قيادات التنظيم» في المنطقة. ووفقاً للمصدر «الجهادي» فإن الرأي انقسم داخل «داعش» بين تأييد الاتفاق، ورفضه. وعزا المصدر رفض الفريق الثاني إلى وجود بند في الاتفاق ينص على «إعادة المواد والقطع التي نقلت من المحطة»، التي كانت قد سرقت في حقيقة الأمر.

وتحتوي فيما تحتوي عليه على أطنان من المواد الكيميائية الخاصة بعمل المحطة. وتنتهم بسرقتها مجموعات مسلحة تابعة لـ «الجيش الحر» كانت تنتشر في محيط المحطة قبل وصول «داعش».

ووفقاً للاتفاق، ستتحمل الدولة

الاتفاق لا يعني أن المحطة ستخرج عن سيطرة «داعش»

والقطع التي جرى نقلها من المحطة في وقت سابق. وإطلاق حملة إصلاح وصيانة للشبكة الكهربائية الداخلة والخارجة من المحطة. وتقديم كل التسهيلات اللازمة من الجهات كافة، ضمناً لسير عمل فرق الإصلاح على الوجه الأكمل». وامتنع فريق المناداة عن تقديم أي تفاصيل إضافية، أو الإجابة عن أي سؤال، مفضلاً الاكتفاء بالبيان المذكور. بدوره، أكد مصدر معارض لـ

صهيب عنجربني

بعد مفاوضات شاقة، نجحت مبادرة «أهالي حلب» في تفعيل اتفاق لإعادة تشغيل المحطة الحرارية (منطقة السفيرة) الواقعة تحت سيطرة تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام» (داعش). وذكرت المبادرة، في بيان لها، أن فريقاً تقنياً تابعاً لها «زار المحطة الحرارية، واطلع على جاهزيتها واحتياجاتها، تمهيداً لإعادة تفعيل الاتفاق الخاص بها. بالتنسيق والتواصل مع الأطراف الموجودة على الأرض». ويقضي الاتفاق بـ «تحييد المحطة عسكرياً، وعودة الكوادر الفنية والعمال إلى عملهم، وتسليمهم السكن الخاص بهم (في أبنية مستقلة قرب المحطة)»، كما يقضي بـ «إزالة جميع المظاهر المسلحة، والمفخخات، وتأمين المواد، ومستلزمات التشغيل. وتأمين وصول العمال برفقة فرق المبادرة من المحطة واليه، إضافة إلى إعادة المواد

لطالما تعرّضت المحطة الحرارية في منطقة السفيرة في ريف حلب لاعتداءات عدة من قبل المسلحين، كانت تؤدي في كل مرة إلى قطع الكهرباء عن حلب وأحيائها. اليوم وبعد مفاوضات أدارها «أهالي حلب»، نجحت مبادرتهم في تحييد المحطة عن النزاع